جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية

جاسم محمد كرم
قسم الجغرافيا ـ جامعة الكويت

مقدمـــة

برزت الجغرافيا السياسية كعلم مشتقل له ميدانه الخاص ومنهجه المميز في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فقد عرفت بتعاريف عديدة من أشهرها تعريف Hartshorne (1954: 178) الذي عرف الجغرافيا السياسية على أنها «دراسة الاختلافات والتشابهات المكانية من الناحية السياسية» وبشكل عام فان الجغرافيا السياسية هي الحقل الذي يهتم بالتفاعلات المكانية بين الظواهر الجغرافية والسياسية ومحاولة تفسيرها. فالدراسات لا تعتبر في مجال الجغرافية السياسية مالم يسعى المهتمون في هذا المجال الى توضيح المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وتعتبر دراسة جغرافية الانتخابات احدى الوسائل التي يمكن عن طريقها توضيح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وبهذا يمكن تعريف جغرافية الانتخابات على أنها تحاول تفسير الاختلاف في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ودراسة وتحليل تغيرات السلوك الانساني من مكان لآخر وأسباب هذا التغير.

وقد دار جدل طويل حول مدى ارتباط هذا الفرع بالجغرافية السياسية بشكل خاص وبالجغرافية بشكل عام. فقد ادعى البعض بأن جغرافية الانتخابات هي أقرب للعلوم السياسية أو لعلم الاجتماع منها للجغرافية. وعلى الرغم من أهمية هذا الفرع الا أن المكتبة العربية تكاد تخلو من هذا النوع من الدراسات. لذا فان هذا البحث قد استهدف وبشكل رئيسي مناقشة أهمية وتطور جغرافية الانتخابات ومدى ارتباطها بالجغرافية السياسية من ناحية، وطرح المناهج والمعايير المتبعة في دراستها من ناحية أخرى، فضلا عن إجراء دراسات تطبيقية لها عن دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

أهمية جغرافية الانتخابات وعلاقتها بالجغرافية

لمعرفة ارتباط جغرافية الانتخابات بالجغرافية يجب أولا شرح مناهج البحث في الجغرافية بشكل عام. فقد اقترح الجغرافيون السياسيون مجموعة من المناهج لدراسة مجال تخصصهم. وقد صنفت هذه المناهج الى أربعة هي: المنهج التاريخي، والمنهج المورفولوجي، والمنهج الوظيفي ثم مناهج تحليل القوى. وقد اتبع المنهج التاريخي من قبل عدد كبير من كتاب الجغرافية السياسية في حالة دراسة التطور السياسي والاجتماعي للوحدات السياسية (Cole & King, 1968:31) أما المنهج المورفولوجي فقد اقترحه هاتشهورن في عام ١٩٣٥ ليقوم بوصف وتحليل التركيب الداخلي والخارجي للدولة كموضوع جغرافي فالتركيب الخارجي للدولة يتضمن وصف حجم الدولة وشكلها وحدودها في حين أن التركيب المورفولوجي الداخلي يتضمن دراسة منطقة النواة، العاصمة، والأقاليم الثقافية (Hartshorne, (1935:223). واستبدل Hartshorne, (1950:9) المنهج المورفولوجي بالمنهج الوظيفي حيث رأي أن تحليل الدولة من الناحية السياسية يكون أبلغ من خلال دراسة الوظائف التي تؤديها. أما بالنسبة لمناهج تحليل القوى فكانت عديدة الا أن أشهر منهج منها ذلك الذي اقترحه Cohen & Rosenthal (1971:6) اللذان أشارا الى أن الجغرافية السياسية يتعين عليها أن تركز في دراستها على العمليات السياسية وانعكاساتها وخصائصها المكانية. وقد عرفا العمليات السياسية بأنها تشمل كل مايتعلق بالعلاقات السياسية بين الانسان وبيئته والتي تضم كل مفاهيم الجغرافية السياسية كالاقليم والخصائص المكانية للعمليات السياسية وعمليات اتخاذ القرار.

أما موضوع هذا البحث عن (جغرافية الانتخابات) فيندرج تحت مفهوم دراسة العمليات السياسية التي هي أحد فروع مناهج تحليل القوى. لذا فجغرافية الانتخابات مرتبطة بالجغرفية السياسية وتعد أحد فروعها. من ناحية أخرى يمكن توضيح ارتباط جغرافية الانتخابات بالجغرافية السياسية أو الجغرافية بشكل عام من المنظور الآتي: إن الجغرافية البشرية الحديثة تهتم وتركز على دراسة التوزيعات المكانية للظواهر وأسباب تكوينها وتوزيعها. وبشكل عام فان علماء الجغرافية البشرية لهم اهتماماتهم الشديدة بدراسة التنظيمات المكانية للمجتمع. وتتكون هذه التنظيمات من عنصرين هما: أولا: التنظيم الواقعي الذي هو انعكاس طبيعي للمجتمع على شكل أنماط مكانية كالتوزيعات الجغرافية دائمة التغير. أما العنصر الثاني فهو التنظيم القانوني والذي هو عبارة عن مجموعة من الأنماط المكانية الموضوعة بوضوح لأهداف ادارية بحتة. وتعتبر أنماط المناطق الاجتماعية أو الأحياء داخل المدينة مثال على ذلك التنظيم الواقعي، في حين تمثل الدوائر الانتخابية التنظيم القانوني (Taylor & johnston, 1971:22) ولمعرفة الطريقة التي يتم بها اجراء أي دراسة للانتخابات لابد أولا من تحديد مدينة، ثم دراسة توزيع السكان فيها.

فاختيار السكان لأماكن إقامتهم في المدينة يتم وفق مؤثرات عديدة، منها اقتصادية (حيث يقيم الشخص في المكان الذي يتناسب مع مستوى دخله المادي وذلك لاختلاف أسعار العقارات بحسب موقعها من مركز المدينة) ومنها دينية أو عرقية وذلك عندما يفضل الأفراد التكتل مع من يشابههم في الدين والخلفية العرقية. وبما أن هذه العوامل (الاقتصادية، أو الدينية والعرقية) ذات أثر بالغ على طريقة اختيار الناخب للمرشح فإن النتيجة النهائية هي وجود اختلاف في الأنماط الانتخابية من مكان الى آخر. ولما كانت دراسة هذه الظاهرة وتحليلها هي في صلب موضوع جغرافية الانتخابات، فانه لابد من وجود ارتباط وثيق بين هذا الحقل وحقل الجغرافية بشكل عام. من هذا المنطلق يرى الباحث أن جغرافية الانتخابات هي جوهر الجغرافية السياسية خاصة وأن الهدف النهائي للجغرافية السياسية هو توضيح المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وفي هذا المجال بالذات (دراسة العمليات المكانية واختلافاتها) تستطيع جغرافية الانتخابات أن تضيف بعدا جديدا للدراسات الجغرافية.

أما أهمية هذا الحقل فهي تكمن في قدرته على دراسة وتطور العمليات الانتخابية في الدول التي تتخذ من الانتخابات الحرة طريقة للحكم. ففي دولة الكويت مثلا بدأت عملية الانتخابات الفعلية منذ عام ١٩٣٠ وذلك عند انتخاب المجلس البلدي، ثم اتضحت العملية بشكل أبرز في انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ وتأصلت اخيرا في الستينات مع انتخابات المجلس التأسيسي في ١٩٦١/١٢/٣١ ثم الانتخابات العامة لمجلس الأمة في عام ١٩٦٣ غير ان عدم توفر اي دراسة في جغرافية الانتخابات لدولة الكويت جعل المعلومات المتاحة عن الانتخابات السابقة لاتعدو عن كونها تحاليل وآراء لعدد من القوى السياسية، المعارضة منها أو المهادنة، والرسمية أو غيرها. وبالطبع فانه لايمكن الاعتماد على هذه التحليلات والآراء وحدها في رسم تصور كامل للعملية الانتخابية برمتها. لهذا فان تطبيق المعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات لتقويم العملية الانتخابية في الكويت سوف يكون له الأثر الكبير عند دراسة العمليات الانتخابية لهذه الدولة، وهذا سوف يكون له أثر بعيد في تأصيل العملية الانتخابية فيها.

التطور التاريخي لجغرافية الانتخابات:

لم يكن للجغرافيين أي اهتمام يذكر في دراسة الانتخابات قبل عام ١٩١٣. حيث كانت كل الدراسات المتعلقة بتحليل نتائج الانتخابات من اهتمام المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماع. وكانت البحوث التي أجراها الجغرافيون في مختلف ظواهر الانتخابات محدودة في حجمها وعددها. وفي البداية كان هؤلاء الجغرافيون قد استفادوا في أبحاثهم عن الانتخابات من الدراسات التي أنجزت من ميادين العلوم الأخرى. وكان معيار تضمين هذه الدراسات الى حقل الجغرافيا هو صلتها بموضوع الجغرافيا. فمع أن

شكل رقم (١) جغرافية الانتخابات في اردیش. فرنسا

Taylor, P. and Johnston, R. Geography of Elections, 1971: 26

كثيرا من هذه الدراسات كانت غير جغرافية في الأصل الا أنها كانت جغرافية من حيث الاهتمام (Sheingold, 1973:713).

وكان أول اهتمام للجغرافيين في دراسة نتائج الانتخابات من قبل الجغرافي الفرنسي سيغفريد في عام ١٩١٣ عندما درس التصويت في أرديش خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة (Taylor & Johnston, 1971:23). وقد اتهم سيغفريد في ذلك الوقت بالحتمية حيث كان يفسر الظواهر الاجتماعية على أنها أحدى النتائج العامة للبيئة الطبيعية. فقد فسر سيغفريد أنماط التصويت والتي هي انعكاس للتنظيمات المكانية في المجتمع على أنها متأثرة بالظروف الطبيعية (انظر خريطة رقم (١)). وتتلخص الدراسة بأن جيولوجية المنطقة واختلاف ارتفاع سطح الأرض (الأجزاء أ، ب من الخريطة رقم ١) هما العاملان اللذان تسببا في تباين الأنشطة الإنتاجية ـ سواء كانت أنشطة زراعية أو أنشطة صناعية أولية (الأجزاء جـ، د من الخريطة رقم ١). إما الأنماط البشرية فهي موضحة إما على شكل اختلافات في حجم الحقل أو على شكل تكتلات بشرية (الأجزاء هـ، و، من الخريطة رقم ١). وأخيرا فان المواقف السياسية سوف تتشكل نتيجة لاختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية وسوف تنعكس في النهائية على خريطة الانتخابات (الجزء ح من الخريطة رقم ١). ومن النتائج النهائية لدراسة سيغفريد أن سكان المناطق ذو التربة الجرانيتية كانوا يصوتون للأحزاب اليمينية بينما كان سكان المناطق ذات الترب الطباشيرية يؤيدون الجناح اليساري. أي أن الجناح اليساري فاز في ١٧ دائرة انتخابية بينما فازت الأحزاب اليمينية في ١١ دائرة انتخابية وتباينت الدوائر الثلاث الأخرى في مساندتها للجناحين (Taylor & Johnston, 1971:24).

كما يعتبر Krehbiel (1916) أيضا من الجغرافيين الرواد في دراسة وتحليل الانتخابات. وتعتبر دراسته (التأثيرات الجغرافية على الانتخابات البريطانية) من الأعمال الأولى التي استخدمت فيها الجغرافيا لفهم وتحليل نتائج الانتخابات. فقد يوضح كرهبيل أنه نتيجة لشدة التعقيد في العوامل المسيرة للسلوك الانساني فان الانتخابات هي أفضل وسيلة لفهم الرأي العام وبما أن الجغرافية الطبيعية كانت تسيطر على حقل الجغرافيا بشكل عام في تلك الفترة فانه حاول أن يختبر أثر الظروف الطبيعية على الانتخابات. وتشير نتائج دراسته عن الانتخابات البريطانية في الفترة بين ١٨٨٥ ـ ١٩١٠ الى أن هناك ارتباطا بين المناطق الصناعية والزراعية الفقيرة وبين التصويت لمرشحي حزب الأحرار بينما كان سكان المناطق الرزاعية الغنيه يساندون حزب المحافظين.

ودرس Sauer (1918) ظاهرة رسم الدوائر الانتخابية الأمريكية بطريقة معينة لتمكين بعض الأحزاب من الفوز بنسبة كبيرة من المقاعد على حساب الأحزاب الأخرى. وتعرف هذه الظاهرة Gerrymandering. وقد لاحظ ساور انتشار هذه الظاهرة في ولاية ميزوري، أركنساس، كنتاكي، وتنسى، واقترح اعادة توزيع ورسم الدوائر في تلك

الولايات على أسس جغرافية بحتة، وسنعود مرة أخرى في هذا البحث الى دراسة هذه الظاهرة بشكل أكثر تفصيلا.

وبعد هذا العمل أهملت جغرافية الانتخابات مرة أخرى حتى عام ١٩٣٢ عندما ظهرت دراسة Wright (1932) والتي يوضح فيها السلوك الانتخابي في الولايات المتحدة. وقد استخدم رايت الطرق الكرتوجرافية لعرض نتائج الانتخابات على الخرائط ومرت جغرافية الانتخابات بعد ذلك بفترة من الركود لم تظهر فيها أية دراسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ورغم أن الاهتمام بالجغرافية السياسية خلال هذه الفترة كان محدودا وقليل الأهمية، الا أن جغرافية الانتخابات أخذت تبرز وتجذب انتباه الجغرافيين لتشهد تطورا ملحوظا وخاصة في فرنسا ومن ثم في الولايات المتحدة وأوربا بشكل عام. ففي فرنسا ظهر الجغرافيان جوجول ولانسلوت اللذان أسهما وبشكل فعال في تطور جغرافية الانتخابات في فرنسا وقد أدت اعمالهما الى قيام مدرسة مميزة استفاد منها الكثير من الجغرافيين الفرنسيين مما أدى الى سيطرة جغرافية الانتخابات ودراسة السلوك الانتخابي على الدراسات السياسية الفرنسية لفترة طويلة. وفي هذه الفترة أيضا كانت الكرتوجرافيا هي وسيلة التحليل الرئيسية التي لاتخلو منها أي دراسة عن الانتخابات الفرنسية (Busteed, 1975:18).

وقد نشرت Dean (1949) بحثا عن المظاهر الجغرافية للاستفتاء العام في نيوفوندلاند. وكان الاستفتاء يهدف لمعرفة مدى قبول سكان نيوفوندلاند لفكرة الدمج التام للحكومة المحلية مع الحكومة الكندية. وقد أوضحت الباحثة بأن الاختلافات الدينية بين السكان كانت هي العامل الرئيسي الذي يفسر اختلاف نمط التصويت.

وحول الانتخابات الايطالية لعام ١٩٤٦ أوضح Kish (1953) أن العوامل المؤثرة في الاختلافات المكانية لنتائج الانتخابات هى الاختلاف في درجة غنى المناطق والعوامل التاريخية. ويقول كيش أن مؤيدي الجناح اليساري كانوا من سكان المناطق المنخفضة الذين يعملون في الزراعة كمستأجرين للأرض أو عمال بالأجرة، بينما كان مصدر التأييد للجناح اليميني من بين المزارعين المالكين للأرض في المناطق المرتفعة.

المعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات: تتميز كافة الانتخابات في العالم باختلاف أنماط التصويت من دائرة الى أخرى ومن إقليم الى آخر، ولهذا فان تفسير وتحليل هذه الاختلافات هو الهدف النهائي لجغرافية الانتخابات وأنه مسؤولية علماء الجغرافية السياسية. ويستطيع باحثو جغرافية الانتخابات تحقيق هذه الغاية باتباع معايير خاصة عند قيامهم باعداد الدراسات الانتخابية لدولة ما. وفيما يلي عرض لأمثلة من هذه المعايير.

أ ـ النظام الانتخابي وكيفية تطبيقه: تدار الانتخابات في جميع أنحاء العالم وفقا لقوانين معينة تضعها الدولة، وغالبا ما يكون لهذه القوانين الأثر الكبير في اختلاف الأنماط الانتخابية لهذه الدولة. لذلك فمن أجل تفسير جانب كبير من الأنماط الانتخابية لأية دولة

يتعين البدء أولا بدراسة وتحليل هذه القوانين ومن ثم وصف الخصائص الجغرافية للنظام الانتخابي، ومن ذلك يمكن الانتقال الى دراسة وتحليل النتائج العامة للانتخابات.

ومن الأسباب التي تحتم دراسة النظام الانتخابي هو إمكانية وجود أشكال عديدة من التحيز في هذا النظام لدرجة تجعل هذه الدراسات عديمة الفائدة، فعلى سبيل المثال تنعدم الفائدة من دراسة الأنماط الانتخابية في الدول التي لايستطيع الناخب فيها التصويت الا لمرشح واحد، كما هو الحال معظم الدول الشيوعية وكذلك الدول التي تتبع نظام الحزب الواحد (كبعض الدول الإفريقية) لأن مثل هذه الدراسة لن تكون لها أهمية جغرافية.

وبامكان النظام الانتخابي أن يعيق التوصل الى تحليل موضوعي لنتائج أي انتخابات، خاصة بعد تقليص أعداد الناخبين عن طريق وضع العراقيل التي من شأنها أن تجعل نسبة كبيرة من المواطنين هم في صنف غير المؤهلين للمشاركة الانتخابية. ومن الأمور التي تجعل التحليل الجغرافي للانتخابات غير مجدٍ أيضا هو التطبيق السيء لبعض القوانين الانتخابية. ففي بعض الدول الإفريقية مثلا يمنع تسمية مرشحي المعارضة، أو أن صناديق الاقتراع لا توضع نهائيا في المناطق المؤيدة للمعارضة. وفي حال فشل مثل هذه الوسائل في إسقاط مرشحي المعارضة فإن النظام المسيطر على الحكم يتدخل مباشرة للتلاعب في نتائج الانتخابات لصالح مؤيديه (Prescott, 1972:76).

ومن الأمثلة على سوء استعمال السلطة للنظام الانتخابي هو مايعرف بظاهرة التلاعب في تحديد الدوائر الانتخابية (Gerrymandering) وظاهرة سوء توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية (Malapportionment) ومن الضروري دراسة هاتين الظاهرتين لإظهار الجانب الجغرافي في حقل جغرافية الانتخابات. فالمعروف أن الحكومة تقسم الدولة من أجل الانتخابات الى دوائر وأقاليم أو مناطق انتخابية. ومما لاشك فيه أن معرفة الخصائص المكانية لمثل هذه التقسيمات هي من صميم الاهتمام الجغرافي. فمن الملاحظ ان هذه الدوائر ترسم في بعض الأحيان بطريقة معينة لتمكين حزب معين من الفوز بعدد أكبر من المقاعد على الرغم من قلة أعداد مؤيدية مقارنة بمؤيدي الأحزاب الأخرى. وتعرف هذه الظاهرة بالجريماندرينج نسبة الى حاكم ولاية ماساشوستس البريج جرى الذي انتخب حاكما للولاية عام ١٨١٠. وكحاكم استطاع أن يصدر في عام ١٨١٢ قانونا أعاد بموجبه تحديد الدوائر الانتخابية في الولاية.

وقد رسمت الدوائر بطريقة تساعد الحزبين الديمقراطي - الجمهوري ضد الفدراليين. وبالفعل تمكن الحاكم جرى بتلك الطريقة من إلحاق الهزيمة بالفدراليين، فعلى رغم حصول هؤلاء الفدراليين على ٥١ر٧٦٦ صوتا مقابل ٥٠ر١٦٤ صوتا للديمقراطيين - الجمهوريين فقد حصل الحزبان الأخيران على ٢٩ مقعدا مقابل ١١ مقعدا للفدراليين (Taylor & Johnston, 1971:131).

ويتم التلاعب في الدوائر الانتخابية بواسطة طرق عديدة منها الحاق مناطق بعيدة مؤيدة للسلطة بدوائر أحزاب المعارضة بقصد أضعاف تفوقها العددي في تلك الدوائر. كما يمكن تحقيق ذلك أيضا عن طريق تقسيم دوائر أحزاب المعارضة الى دوائر أصغر ثم دمج كل دائرة منها مع دوائر أخرى مؤيدة للسلطة من أجل تشتيت أصوات المعارضة.

وبالامكان اكتشاف ظاهرة (الجريماندرينج) عن طريقين أولهما دراسة وتحليل خريطة الدوائر الانتخابية للتثبت من وجود امتداد جغرافي للدوائر من عدمه. فالخريطة رقم (٢) توضح لنا إحدى المحافظات الشمالية لفرنسا. وقد قسم لويس نابليون هذه المنطقة إلى تسع دوائر وبطريقة معينة تؤدي الى فشل الراديكاليين وفوز المحافظين في الانتخابات. وتوضح الخريطة مدى التلاعب في رسم هذه الدوائر حيث تفصل الدائرة رقم ٢ الدائرة الرابعة الى قسمين كما ان الدائرة الثالثة تجزأت الى ثلاثة أقسام تفصل بينها الدائرتين الثانية والرابعة، أما المدينة ليل فقد جزأت ليتبع نصفها الدائرة الثانية ونصفها الآخر الدائرة الثالثة (Taylor &. Johnston, 1971: 379). إذ كلما كانت الدوائر متشابكة ومعقدة كلما انعدم الامتداد الجغرافي للدوائر وهذا يبين وجود ظاهرة (الجريماندرينج).

أما الطريقة الثانية لاكتشاف هذه الظاهرة فهي بواسطة حساب نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب مقابل عدد المقاعد التي فاز بها. فاذا كانت نسبة المقاعد التي فاز بها الحزب يفوق عدد الأصوات التي حصل عليها فان ذلك معناه وجود تلاعب في رسم الدوائر الانتخابية.

وقد درس Prescott (1959:301) ظاهرة الجريماندرينج في منطقة ارماه في ايرلندا الشمالية حيث كانت المجموعة المعارضة لتقسيم ايرلندا تسيطر على المجلس المدني بين الأعوام ١٩٢٠ ـ ١٩٣٤ وكانت هذه المجموعة تفوز دائما بدائرتين من مجمل دوائر المنطقة الثلاث، الا أن هذه الدوائر قسمت فيما بعد الى خمس بدلا من ثلاث وبطريقة تحد من تفوق المجموعة المعارضة للتقسيم. وبالفعل فقد تمكن أعضاء الحزب الاتحادي المنافس من السيطرة على المجلس المدني بعد أن فاز بثلاث دوائر من أصل الدوائر الخمس.

أما ظاهرة توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية. من أجل مساندة أحد الأحزاب الأخرى فتتم بواسطة رسم مجموعة كبيرة من الدوائر الانتخابية في المناطق التي يتمتع فيها الحزب المؤيد للسلطة بالأغلبية. فيلاحظ مثلا أن دوائر أحزاب المعارضة تحتوي على ٥٠٠٠٠ ناخب ويخصص لها مقعدان في البرلمان بينما تضم دوائر الاحزاب المؤيده للسلطه ٣٠٠٠٠ ناخب ويخصص لها نفس العدد من المقاعد. وبالامكان قياس سوء توزيع الناخبين على الدوائر بطرق عديدة هي :

أولا : قياس درجة التطرف، أي نسبة الدائرة الكبرى الى الدائرة الصغرى. فاذا كانت نسبة الدائرة الكبرى الى الصغرى ٤٠٠٠٠/٢٠٠٠٠ فان كل صوت في الدائرة الثانية يعادل ضعف الصوت في الدائرة الأولى.

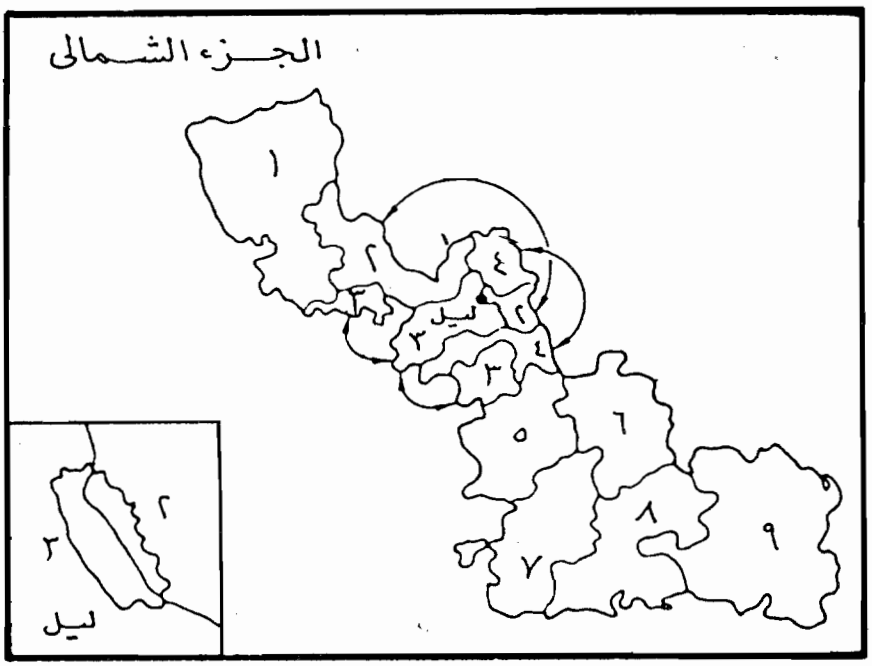

خريطة رقم (٢) أنماط الجريماندرينج في فرنسا
Taylor, P. and Johnston, R, Geography of Elections, 1971: 878

ثانيا : قياس معدل الانحرافات حيث يتم مقارنة حجم كل دائرة بالحجم المتوسط للدوائر فاذا كانت أعداد الناخبين ٣٠٠,٠٠٠ ناخب، وعدد الدوائر الانتخابية ٦٠ دائرة فان المتوسط الانحرافي هو ناتج تقسيم ٣٠٠,٠٠٠ على ٦٠ ويساوي ٥٠٠٠ فاذا كانت كل الدوائر الانتخابية تحتوي على ٥٠٠٠ ناخب فان المتوسط الانحرافي لهذه الدوائر سيكون صفراً. وبهذا لا يكون هناك أي ظلم في توزيع الناخبين على الدوائر، أما اذا كان المتوسط الانحرافي مختلفا عن ذلك فان سوء توزيع الناخبين يكون واقعا . (Taylor & Johnston, 1971 : 338 - 339)

وتعتبر ظاهرة الـ (Malapportionment) أحد المشاكل البارزة في معظم الدول الديمقراطية. وفي العادة تلجأ الدول لتغيير الدوائر الانتخابية وغربلتها بين فترة وأخرى نتيجة للتحركات السكانية الدائمة التي تتسبب في اختلاف نسبة الناخبين في الدوائر. الا أن هناك بعض الدول التي تلجأ لهذه العملية رغبة منها في مساندة حزب معين. وقد كتب بتلر (Butler, 1955 :132) بأن هذه الظاهرة كثيرا ما تحدث في بريطانيا التي غيرت حدود دوائرها الانتخابية ثلاث مرات خلال القرن التاسع عشر (١٨٣٢ ـ ١٨٦٧ ـ ١٨٨٥)

وأربع مرات خلال القرن الحالي (١٩١٨ ـ ١٩٤٧ ـ ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢). وكانت هذه التعديلات تهدف الى تحقيق الحجم المتساوي للناخبين في الدوائر الانتخابية.

وسنورد هنا بعض الأمثلة التي توضح استخدام بعض الحكومات لهذه الظاهرة في مساندة الأحزاب المؤيدة لها. فأثناء حكم أتلي رئيس الوزراء في حكومة العمال عام ١٩٤٧ جرى استحداث ١٧ دائرة انتخابية فى المناطق الحضرية وذلك لان معظم مؤيدى حزب العمال كانوا يسكنون المناطق الحضرية. وفي عام ١٩٥٤ وفي خطوة معاكسة وتحت ضغط من حكومة المحافظين قامت اللجنة الرئيسية لتحديد الدوائر بزيادة الدوائر الريفية عن طريق تقسيمها الى دوائر أصغر وذلك قبل موعد الانتخابات البريطانية لعام ١٩٥٥ (Butler, 1955 : 143)

وفي مثال آخر من افريقيا خلال الفترة القصيرة للاتحاد الفدرالي لوسط إفريقيا، كانت جنوب روديسيا تشكل ٣٤٪ من مجموع سكان الاتحاد الفدرالي، في حين كانت النسبة في شمال روديسيا ٣٪ ونياسالاند ٣٦٪ الا أن توزيع القوة الانتخابية لم يكن عادلا فقد خصص لجنوب روديسيا ٧٥٪ من مجموع القوى الانتخابية بينما حصلت شمال روديسيا على ٢٣٪ و٢٪ فقط لنياسالاند. وبهذا الشكل فقد كان نصيب ونياسالاند $\frac{1}{5}$ من القوى الانتخابية رغم أنهم يشكلون أكبر نسبة بين المجموعات السكانية الثلاث. وبذلك فقد حرمت نسبة كبيرة من هذه المجموعة الافريقية الأصل من المساهمة في الانتخابات بينما استطاع الوافدون البيض الذين كانوا يسيطرون على جنوب روديسيا من السيطرة على $\frac{3}{4}$ القوة الانتخابية (Dikshit, 1971 : 227).

وباختصار يمكن القول أن باستطاعة الجغرافيين أن يدرسوا ظاهرتي الـ (Malapportionment & Gerrymandering). بشكل جيد والتوصل الى نتائج ايجابية عن وجودهما أو عدم وجودهما. كما أن تحليل هاتين الظاهرتين يضيف بلا شك بعدا جديد للدراسات الجغرافية.

ونعود مرة أخرى للتأكيد على أن دراسة قوانين الانتخابات والنظام الانتخابي هي التي ستوضح لنا ما إذا كانت الانتخابات تستحق الدراسة ام لا وفي هذا الصدد يقول برسكوت ان دراسة الانتخابات لا يمكن ان يكون لها أي فائدة في التحليل المكاني في مناطق كثيرة من العالم على اعتبار أن الكثير من دول العالم لا تنشر بيانات كافية عن الناخبين كأحوالهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى نتائج الانتخابات مما يجعل معرفة الاختلافات المكانية في هذه الدول عملية مستحيلة. وبعد اختبار هذه القضية وجد Prescott, (383 : 1970) أن دراسة الانتخابات يمكن إجرائها من الناحية النظرية في ٧١ دولة فقط بينما هناك ٥٧ دولة يصعب إجراء أي دراسة انتخابية فيها.

ب ـ نسبة التصويت ـ Voting Turnout : وفي الوقت الذي يتحقق فيه الباحث من أن

النظام الانتخابي يستحق التحليل الجغرافي فإن الخطوة التالية هي وصف النمط الانتخابي. وأول خطوة لوصف هذا النمط هي تفسير اختلاف نسبة المشاركين في التصويت من منطقة الى أخرى.

إن هناك ظاهرة عامة في جميع الدول الديمقراطية وهي أن نسبة لا بأس بها من المواطنين المؤهلين للانتخاب لا يشتركون في العملية الانتخابية. ففي بعض الدول يلاحظ أن ٥٠٪ فقط من المؤهلين للانتخاب يشاركون فعليا في هذه العملية، وقد تصل هذه النسبة الى أقل من ذلك في دول أخرى. وتختلف نسبة المشاركة السياسية باختلاف المناطق الجغرافية. ففي الولايات المتحدة مثلا تختلف نسبة المشاركة في التصويت باختلاف البيئات حيث تكون نسبة المشاركة في التصويت في المناطق الحضرية، وبخاصة في مراكز المدن التي يتركز فيها أصحاب الدخول المتدنية، من (٢٥٪ ـ ٥٠٪) للأقليات ومن (٥٠٪ ـ ٦٥٪) للبيض. أما في المناطق التي يتواجد بها أصحاب الدخول المرتفعة في الضواحي أو المراكز الحضريه فان نسبة المشاركة في التصويت ترتفع الى (٦٠٪ ـ ٧٥٪) ونفس هذه النسبة سجلت في المناطق الريفية.

أما في المملكة المتحدة فان نسبة المشاركة الانتخابية في المراكز الحضرية، وبالأخص مراكز المدن، تصل الى (٤٠٪ ـ ٥٥٪)، بينما في المناطق الأخرى كالضواحي والمناطق الريفية تصل النسبة الى (٦٠٪ ـ ٧٥٪). أما في المانيا الغربية فلا يوجد اختلاف واضح في المشاركة الانتخابية بين المناطق الجغرافية الثلاث (Muir & Paddison, 1981 : 83).

وقبل الخوض في أسباب اختلاف نسبة التصويت يجب توضيح نقطة هامة وهي أنه بسبب سهولة الحصول على الاحصائيات الانتخابية المتوفرة قد يستخدم البعض نسبة المشاركة في التصويت لقياس عملية المشاركة السياسية برمتها، وهذا الأمر يوقع الباحث في الخطأ لان نسبة التصويت هي أحد المقاييس وليس كلها. كما أن المشاركة في التصويت يعتبر نشاطا محدودا ضمن عملية المشاركة السياسية بكاملها. (Muir & Paddison, 1981 :84).

أما أسباب اختلاف نسبة التصويت من مكان لآخر فيرجع في بعض الأحيان الى اجراءات عملية تسجيل المواطنين المؤهلين للانتخاب نفسها. ففي ايطاليا مثلا التي تتم فيها عملية التسجيل بصورة آلية تكون نسبة التصويت مرتفعة. أما في الولايات المتحدة فان مسئولية التسجيل تقع على عاتق المواطنين أنفسهم، مع أن هناك بعض الولايات التي يتم فيها تسجيل المواطنين آليا كولاية ايداهو على سبيل المثال مما يرفع نسبة المشاركة في التصويت. وبشكل عام فان نسبة التسجيل للانتخابات تكون مرتفعة في الولايات الشمالية الشرقية. ففي بعض مناطق ولايات نيوانجلند التي يرتفع فيها الوعي السياسي تصل نسبة التسجيل الى ٩٠٪ بينما تنخفض هذه النسبة بشكل كبير في بعض المناطق الفقيرة اقتصاديا (Brunn, 1972 : 312). وتنخفض نسبة التسجيل في الولايات الجنوبية بسبب

العراقيل الموضوعة (مثل شرط التعليم) لمنع أكبر عدد ممكن من السكان السود من التسجيل (Muir & Paddison, 1981 : 84).

وفي هذا الصدد بين Brunn (1972 : 311) ان عملية تسجيل الناخبين يمكن استخدامها لتحديد وتحجيم المشاركة الانتخابية وذلك بوضع عراقيل تمنع تأهيل المواطنين لعملية الانتخابات.

وفي دراسة عن أثر موقع الناخب على عملية التسجيل يوضح Rokkan & Campbell, (1960 : 99) أن موقع الناخب في مركز المدينة أو على أطرافها يؤثر على اختلاف المشاركة الانتخابية. فكلما كان الفرد أقرب الى مركز المجتمع كلما توفرت له فرص الاتصال الجيدة وكان قريبا من المؤسسات الصانعة للقرارات ولهذا فان احتمال مشاركته تكون أكبر من الأفراد الذين يسكنون على الأطراف.

المناهج التي طرحت في دراسة الجغرافية الانتخابية : إن هناك منهجين رئيسيين يمكن من خلالهما تفسير الاختلافات في أنماط التصويت. أولا : بواسطة دراسة سلوك الأفراد وبالأخص كيفية تأثرهم بالبيئة المحلية (أثر البيئة المحلية على السلوك الانتخابي). ثانيا : منهج التحليل الكلي أو الإجمالي المبنى على نمط التفضيل الانتخابي ضمن الوحدات الإقليمية.

أ ـ منهج التحليل الكلي ـ Aggregate Method قسم Busteed (1975) هذا المنهج الى قسمين، الأول كارتوجرافي وفيه وصف للعوامل التي تؤدي الى الاختلافات في التصويت. وتعود جذور هذه الطريقة الى الدراسات التي أجراها الجغرافيون الفرنسيون كدراسة اندريه سيجفريد السالفة الذكر التي تبين أن للاختلافات البيئية الطبيعية والبيئية الاجتماعية أثرا كبيرا على اختيار المرشحين. أما الطريقة الثانية التي اقترحها بستيد فهي التحليل الأيكولوجي المكاني ـ Areal Ecological Method -. وتتلخص هذه الطريقة في تحديد مجموعة من المتغيرات المترابطة فيها بينها، ثم معرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على النمط الانتخابي السائد في مكان ما. فمثلا يحاول الباحث أن يربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين أو مرشح معين. كالقول مثلا أن أفراد الطبقة العليا ينتخبون حزب المحافظين البريطاني او الذين ينتمون الى الطائفة الكاثوليكية يفضلون الحزب الديمقراطي الأمريكي. وهناك دراسات كثيرة استخدمت هذا المنهج لتفسير ظاهرة الانتخابات. ففي عام ١٩٦٤ أجرى بيورجهارت بحثا عن قوة الأحزاب السياسية الأربعة في منطقة بيرجنلاند بالنمسا. وقد شملت دراسته فترتين زمنيتين، الأولى من ١٩٢٢ ـ ١٩٣٠، والثانية من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٩. وقد كان اهتمامه منصبا على معرفة مصدر الدعم لكل حزب من هذه الأحزاب. وقد أوضحت نتائج دراسته أن الحزب الشعبي (ويتكون من تألف مجموعة الأحزاب غير الماركسية) كان مدعما من قبل الفلاحين الكاثوليك المالكين لمنازلهم، وكذلك من قبل أصحاب الوظائف

المكتبية. أما الحزب الاشتراكي فقد كان يعتمد بدرجة كبيرة على عمال المصانع والمناجم والانشاءات وعمال سكك الحديد الذين يقيمون خارج المدينة. كما كان الحزب مفضلا أيضا من قبل مجموعات أخرى كالذين لا يملكون أي ارض والذين يعملون كأجزاء في الحقول الزراعية.

وبالنسبة لمن هم في حالة اقتصادية أفضل كاتباع المذهب اللوثري، وموظفي الحكومة والمزارعين الذين يعملون في حقول يملكونها بأنفسهم فقد كانوا يدعمون أحد الأحزاب اليمنية الصغيرة. وأخيرا فان الحزب الشيوعي (وهو أضعف الأحزاب) كان يحصل على أصواته من قبل عمال مصانع تكرير السكر أو عمال المناجم. وكانت النتيجة النهائية لدراسة Burghardt (1964) هي ان الحالة الاقتصادية والخلفية الدينية هما العاملان الاساسيان المؤثران فى اختيار الحزب السياسي بينما كان عامل الاختلافات العرقية ذا تأثير ضعيف جداً في هذا المجال.

في دراسة أخرى عن أثر العوامل الاجتماعية كالدين والطبقة الاجتماعية والخلفية العرقية على النمط الانتخابي حاول Lijphart, (1971) أن يربط السلوك الانتخابي بالصراع الاجتماعي ففي دراسته هذه استخدم الطريقة التي استخدمها Alford, (1962). لاستخراج النسبة المئوية من العمال غير اليدويين الذين صوتوا للجناح اليميني فباستخدام هذه الطريقة اختبر التصويت الحضري والريفي وأهمية الدين على التصويت في الانتخابات. وقد تمكن على أساس ذلك من إثبات الأهمية النسبية للطبقة الاجتماعية والدين والصراع الريفي الحضري على النمط الانتخابي في الدول المتحدثه باللغة الانجليزية والدول الأوربية الأخرى. وقد كانت الاستنتاجات النهائية لدراسة Lijphart, (70 : 1971) أن التصويت على أساس ديني يكون أقوى في دول القارة الأوربية بينما يقل أثره في انجلترا والدول المتحدثة باللغة الانجليزية، ويحل محله عامل الطبقة الاجتماعية.

وقد وجهت انتقادات كثيرة لمنهج التحليل الكلي لأنها تستخلص النتائج من خلال دراسة العموميات الكلية للانتخابات بدلا من دراسة السلوك الفردي للناخبين. وأن هذا سيجعل جغرافية الانتخابات منقادة الى علم الاجتماع أكثر منه الى علم الجغرافية (Prescott, 1972 : 78).

وفي نفس الصدد ينتقد Cox.(1969 : 84). منهج التحليل الكلي على اعتبار أن دراسة القرارات الانتخابية الكلية لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الناخبين الصحيحة. فمثلا ليس كل الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية يصوتون للحزب الديمقراطي. كما لا يمكن التأكيد على أن جميع أفراد الطبقة العليا في بريطانيا يؤيدون حزب المحافظين. ولهذا يجب فصل مناهج جغرافية الانتخابات في تحليل الانتخابات عن مثيلاتها المتبعة في العلوم السياسية. وقد أيد كوكس التركيز على إيجاد علاقة بين المحتوى المكاني والقرار الانتخابي. وتدل إحدى نتائج دراسته أن الأفراد يتأثرون بالبيئة أو المحيط السياسي على المستوى المحلي

أكثر من ارتباطهم بالمحيط السياسي على مجال الطبقة التي ينتسبون اليها بشكل عام. وقد حاول كوكس أن يرجع القرارات الانتخابية للأفراد الى المواقع التي يعيشون فيها والى الطريقة التي يستقون من خلالها معلوماتهم من تلك المناطق. وقال إن التركيز على هذا النوع من الدراسات هو الذي يخرج جغرافية الانتخابات ويفصلها عن العلوم السياسية أو علم الاجتماع ومن ثم يقربها الى علم الجغرافيا.

وباختصار، فان على المهتمين بجغرافية الانتخابات ان يطوروا طرقا جديدة توضح وبشكل جيد أثر العوامل البيئية على النمط الانتخابي. ولكي تستطيع الأنماط الانتخابية جذب اهتمام الجغرافية السياسية بشكل أكثر، يجب على جغرافية الانتخابات أن لا تحصر عملها في مجرد إظهار القرارات الانتخابية بشكلها الإجمالي، بل يجب أن تحلل أثر العوامل البيئية والثقافية على التصويت.

ب ـ **أثر البيئة المحلية على السلوك الانتخابي** : تؤكد كثير من الدراسات على أن قرارات الناخبين تتأثر بشدة بالبيئة المحلية. فالمنزل والمدرسة ومكان العمل والحي بشكل عام لهم تأثير هام ومتفاوت على الناخبين. فكل مصدر من هذه المصادر السالفة الذكر يعتبر مركزا يمد الناخبين بالمعلومات السياسية التي يبنى على أساسها قراراته عند التصويت. فمثلا تؤثر نقابات العمال على المنتسبين اليها، وينعكس هذا التأثير بتصويت غالبية العمال للأحزاب اليسارية. وفي بريطانيا أظهرت الدراسات أن أعضاء اتحاد العمال يفضلون حزب العمال على حزب المحافظين بنسبة ثلاثة الى واحد (Blondel, 1965 : 67).

ويؤكد كل من Butler & Stokes, (1974 : 117) أن التركيبة الاجتماعية للدائرة الانتخابية لها أثر كبير على النمط الانتخابي على اعتبار أن هناك نزعة وميلا شديدين من قبل الفرد للبيئة السياسية المحلية مما يتسبب في خلق تأييد قوي للحزب المحلي المسيطر.

وقد أثار هذا الموضوع اهتمام كل من Taylor & Johnston, (1971 : 230) الذين شددا على أهمية الأثر البيئي على النمط الانتخابي للأفراد. ومما يقوله الكاتبان : إن الاختلافات في الأنماط الانتخابية التي نراها على الخرائط هي بسبب اختلاف القرارات الشخصية للناخبين. وهذا الاختلاف ناتج عن التأثر بالمنزل، والمدرسة، ومكان العمل، وأخيرا الجيرة التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي.

وفي دراسة أخرى أعدها Johnston, (1974 : 428) عن (الآثار المحلية على التصويت في الانتخابات المحلية). يبين أن قرارات الناخبين تتأثر بالمعلومات المنشورة بواسطة المصادر المحلية والأقليمية والوطنية. ويواصل Johnston, (1976 : 584) دراساته عن أثر البيئة على التصويت حيث يبين في بحث آخر أن للحي والبيئة أثرا كبيراً جدا على السلوك الانتخابي. ويواصل الكاتب فيقول : بانه في المكان الذي يجابه فيه الناخبين بأنواع عديدة من المحفزات فإنهم يتركون هذه المحفزات وينتخبون الحزب الذي يحظى بتأييد الأغلبية في

الحي الذي يقيمون فيه. وفي دراسة عن أثر الحي في التصويت في مدينة مانشستر استنتج Fitton, (1973 : 461) أن الناخبين الذين غيروا ولاءهم عن الحزب الذي صوتوا له في الانتخابات السابقة كانا متأثرين بالحي الجديد الذي انتقلوا اليه مؤخرا. كما وتعتبر العائلة أحد المؤثرات القوية على السلوك الانتخابي. وفي هذا المجال يوضح كل من Butler, & Stokes, (1974 : 131) ان العائلات التي يكون فيها الوالدان مؤيدان لنفس الحزب (سواء كان حزب المحافظين أو حزب العمال) فان ٩٠٪ تقريبا من الجيل التالي من أبنائهم يفضلون نفس الحزب.

تطبيقات عملية لدراسة جغرافية الانتخابات في بعض دول العالم الثالث : بعد الانتهاء من شرح أهم المعايير والمناهج المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات لابد من إيضاح كيفية الاستفادة من هذا الحقل في دراسة العملية الانتخابية في بعض دول العالم الثالث. وقد تم اختيار دولة الكويت وجمهورية مصر العربية لدراسة العملية الانتخابية بهما.

أ ـ العملية الانتخابية في دولة الكويت : لقد ذكرنا في المقدمة أن التجربة الانتخابية في الكويت قطعت شوطا لا بأس به الا أن قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال لم يساعد على تمحيص هذه التجربة وتحليل نتائجها بدقة. وهنا يمكن لجغرافية الانتخابات أن تلعب دورا بارزا في إضافة بعد جديد لدراسة الجغرافية السياسية في الكويت. ويتم ذلك عن طريق تطبيق المعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات. لذا فان دراسة العملية الانتخابية في الكويت يجب أن تبدأ أولا بدراسة قانون الانتخابات، وهو قانون رقم «٣٥» لعام ١٩٦٢. ويقع هذا القانون في ستة أجزاء رئيسية تحتوي على ٥٣ مادة توضح كل الشروط الواجب توافرها في المرشحين والناخبين، بالاضافة الى الإجراءات الانتخابية برمتها. وكما ذكرنا سابقا، فأن هذه الدراسة توضح مدى جدوى دراسة العمليات الانتخابية في دولة الكويت.

ومن الملاحظ أن السلوك الانتخابي في الكويت قد تأثر بعدة عوامل بيئية محلية. فدراسة دقيقة للانتخابات البرلمانية الكويتية في عام ١٩٨١ توضح أن العائلة والقبيلة والطائفة كانت أهم العوامل المؤثرة في النمط الانتخابي. فقد بلغت نسبة الناخبين الذي تأثروا بعامل القرابة عند تصويتهم ٢٢٪، بينما صوت ١٦٪ من الناخبين لمرشحي القبيلة و٢٩٪ لمرشحي الطائفة(Jerkhi, 1984 : 266 - 267).

ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع نسبة المتأثرين بالطائفية يعود الى قيام الثورة الايرانية والحرب العراقية الايرانية وهذا أمر طبيعي نتيجة لتأجج العواطف الدينية. وقد لوحظ في انتخابات ١٩٨٥ أن نسبة الذين صوتوا لأسباب طائفية قد انخفضت الى ١١٪ (النجار وكرم ١٩٨٦ : ١٣١). ويمكن إيعاز ذلك الى أن الأثر الذي لعبه قيام الثورة الإيرانيةوالحرب العراقية الايرانية أصبح أقل وقعا من السابق مما يشير الى احتمالية تراجع

النمط الطائفي في الانتخابات بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية. ومما هو جدير بالملاحظة أنه كلما ارتفعت درجة التعليم قلت فرصة التأثر بالقرابة والقبلية والطائفية.

كما أن عامل العمر له تأثير على النمط الانتخابي. فقد بينت إحدى الدراسات أن الفئات العمرية الوسطى (٣٠ ـ ٥٠) كانت أقل تأثرا نسبيا بالمؤثرات المحلية (العائلة ـ الطائفة ـ القبيلة) وكانت أصوات أفرادها تعطى المرشح صاحب المواقف الوطنية الجيدة، بغض النظر عن انتمائه العائلي، أو القبلي أو الطائفي. وأخيرا فإن طبيعة العمل والدخل الشهري للناخب كان له بعض الأثر على النمط الانتخابي فكلما كان الناخب يمتهن وظيفة أرقى ويحصل على دخل شهري أعلى كلما كان اكثر احتمالا للتصويت للمرشحين ذوي المواقف الوطنية الجيدة بغض النظر عن الأمور الأخرى. وبالمقابل كان التصويت القبلي والطائفي أو بغرض الحصول على مصالح شخصية يزداد بين من هم في مستوى تعليمي منخفض وبين ذوي الدخول المنخفضة (النجار وكرم، ١٩٨٦ : ١٣٢).

ب ـ **العمليات الانتخابية في جمهورية مصر العربية** : تعتبر التجربة البرلمانية في مصر من أقدم واعرق التجارب البرلمانية في الوطن العربي قاطبة. ويعود تاريخ الحياة البرلمانية في مصر الى الستينات من القرن الماضي وبالتحديد ٢٢/١٠/١٨٦٦ عندما أصدر الخديوي اسماعيل حاكم مصر في ذلك الوقت قانونا تم بموجبه انتخاب أول مجلس نيابي في مصر تحت اسم مجلس شورى النواب الذي كان يضم ٧٥ عضوا ينتخبون بشكل مباشر من جميع المديريات في مصر. أما أول برلمان مصرى فقد انتخب في عام ١٩٢٤. وتوالت البرلمانات المصريه. بعد ذلك حتى شهدت في ٦ ابريل ١٩٨٧ البرلمان المصري التاسع عشر. ويوجد حاليا مجلسين برلمانيين في مصر، الأول والأهم هو مجلس الشعب المكون من ٤٤٨ عضوا ينتخب مرة كل خمس سنوات، أما المجلس الثاني فهو مجلس الشورى ويتكون من ٢١٠ أعضاء من بينهم ٧٠ عضوا معينا و١٤٠ عضوا منتخبا يتم تجديدهم نصفيا كل ثلاث سنوات (الشرق الأوسط، ١٩٨٧ أ).

ولكي يتم التعرف على أهم السمات العامة للتجربة البرلمانية في مصر يجب البدء أولا بدراسة قانون الانتخابات لما له من أهمية في ذلك. فخلال المائة والعشرين سنة الماضية أدخلت تعديلات كثيرة على قانون الانتخاب كان لها أثر كبير على الحركة الديمقراطية في مصر. وفي البداية نصت المادة ٨٣ من دستور عام ١٩٢٣ على الأخذ بنظام الانتخاب الفردي المباشر. وفي عام ١٩٥٦ صدر قانون الانتخابات رقم ٧٣ الذي استهدف زيادة نسبة المشاركة الانتخابية بتخفيض سن الانتخاب الى ١٨ كما منح القانون المرأة حق المشاركة السياسية. وأهم هذه القوانين التي كان لها أثر على النمط الانتخابي في مصر هو قانون الانتخابات الحالي رقم ١١٤ لعام ١٩٨٣ الذي أخذ بنظام القائمة النسبية مع اشتراط حصول أي حزب على ٨٪ على الأقل من مجموع أصوات الناخبين على مستوى الدولة حتى يكون له الحق في التمثيل في البرلمان (الشرق الاوسط، ١٩٨٧ أ). وقد أجرى

تعديل آخر على هذا القانون باضافة ٤٨ مقعدا للمستقلين. وينص القانون على أن الحزب الذي يفشل في الحصول على ٨٪ من الأصوات فان أصواته ترحل الى صالح الحزب الحاصل على أكبر نسبة من الأصوات وفي هذا ـ كما يقول الرافضون لهذا القانون ـ اغتيال لصوت الناخب وإعطاء الحزب الحاكم مقاعد لا يستحقها.

وبأيجاز شديد يتضح أن قانون انتخابات القائمة الحزبية النسبية المشروطة كان له أثر في إضعاف قوة المعارضة في البرلمان لصالح الحزب الحاكم كما أنه ميز بين مرشحي الأحزاب عن باقي المرشحين المستقلين لأن القانون يسمح لأعضاء الاحزاب المعترف بها بالترشيح كمستقلين. وبذلك نازعوا المرشحين المستقلين الحقيقيين على المقاعد المخصصة لهم. كما أن هذا القانون أرغم أحزاب المعارضة الصغيرة على تشكيل أئتلافات ثنائيه أو ثلاثية كما حدث في السابق بين حزبي الوفد والإخوان المسلمين، وأخيرا بين تجمع الإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار تحت قائمة موحدة لحزب العمل تضم ما يعرف باسم (التحالف الإسلامي). وبهذا بقى حزب التجمع الوطني الوحدي الذي يضم فصائل اليسار وبعض فصائل الناصريين في الساحة وحيدا (الشرق الأوسط، ١٩٨٧ب).

أما الموضوع الثاني الواجب دراسته عن التجربة البرلمانية في مصر فهي المشاركة الانتخابية. فبشكل عام تتسم التجربة البرلمانية في مصر بانخفاض حجم المشاركة في الانتخابات. وتشير الاحصائيات إلى نسبة المشاركين في انتخاب برلمانات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو لم تزد بأي حال على ٥٠٪ من حجم المجمع الانتخابي (الشرق الأوسط، ١٩٨٧ج). وظلت المشاركة الانتخابية صغيرة في حجمها بعد الثورة كما كانت قبلها. فعلى سبيل المثال لم تضم جداول الناخبين في الانتخابات الأخيرة ـ ٦ابريل ١٩٨٧ ـ أكثر من ١٤ر٣ مليون ناخب من أصل ٢٧ مليون مصري في سن الانتخاب أي بنسبة ٥٤٪. والأغرب من ذلك أن الذين ذهبوا الى صناديق الاقتراع بالفعل كانوا ٣ر٥ مليون في الاستفتاء و٧ر٥ مليون تقريبا في الانتخابات العامة للبرلمان (الشرق الأوسط، ١٩٨٧د).
وهذا الأمر جعل خبراء القانون الدستوري يطالبون بأن يكون التسجيل بجداول الانتخابات إجباريا وآليا وأن تفرض غرامة ماليه رادعة على المتخلفين عن أداء واجبهم الانتخابي دون عذر مقبول.

فيما سبق تطرق البحث لبعض التطبيقات العملية للمعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات في كل من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية. وقد اكتفى البحث بهاتين الدولتين كنموذج من العالم الثالث. وجدير بالذكر أن الوضع لا يختلف كثيرا في دول العالم الثالث الأخرى. ففي جمهورية سريلانكا مثلا تبرز العوامل العرقية والطائفية كأهم العوامل المؤثرة في الانتخابات، نظرا لوجود اختلاف ديني وعرقي بين مجموعة التاميل ومجموعة السينهاليس. ونفس الأمر يتكرر في ماليزيا حيث الصراع على أشده بين مجموعة السكان ذوي الأصول الصينية والمجموعة الملاوية الأصلية. لذا فان المرشح في تلك

الدولتين يحاول كسب أصواب الناخبين عن طريق وعوده بتحقيق مطالبهم الدينية والاقتصادية (Wilson, 1975 : 10).

الخلاصة

مما لاشك فيه أن جغرافية الانتخابات بما تحتويه من دراسات في الأنماط الانتخابية والسلوك الانتخابي قد أضافت بعدا جديدا للجغرافية السياسية بشكل خاص وللجغرافية بشكل عام. فجغرافية الانتخابات هي جزء أساسي من الجغرافية السياسية. ذلك لأنها تهتم بدراسة تباين الأنماط الانتخابية من مكان الى آخر وتحليل أسباب هذا الاختلاف، وهذا يعتبر من صميم اهتمام الجغرافية. وتستطيع جغرافية الانتخابات هذه أن تستفيد من البيانات والإحصائيات الانتخابية المتاحة في إثراء الجغرافية بأبحاث ودراسات متميزة على اعتبار أن ظاهرة الانتخابات هي ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة الى أخرى وأن تتبع هذه الظاهرة ومتغيراتها يحقق هذا الإثراء. ولكي تستطيع جغرافية الانتخابات أن تؤدي دورها بشكل أفضل وتتحاشى النقد الموجه اليها فإنه يجب على المهتمين بها أن يبتعدوا عن الأساليب التقليدية في دراسة العموميات الكلية ويركزوا بشكل أكبر على دراسة السلوك الفردي وأسباب تغيره من مكان الى آخر. وعلى هذا الحقل أن يستحدث طرقا جديدة ونماذج علمية تثبت بواسطتها الصلة بين البيئة التصويت الانتخابي. وإذا لم يتمكن الباحثون أن يبرهنوا على أهمية هذه الصلات فإن جغرافية الانتخابات ستفقد أهميتها كأحد فروع الجغرافيا.

المصادر العربية

النجار، غ وكرم، ج
١٩٨٦ «المؤشرات الانتخابية في الكويت ـ ١٩٨٥» مجلة السياسة الدولية تموز (يوليو) ١١٤ ـ ١٣٥
الشرق الأوسط
١٩٨٧ أ ١٢٠ عاما برلمانية في مصر، ٢٩ مارس
ـــــ ب ١٢٠ عاما برلمانية في مصر، ٦ أبريل
ـــــ ج ١٢٠ عاما برلمانية في مصر، ٣١ مارس
ـــــ د ١٢٠ عاما برلمانية في مصر، ٥ أبريل

Alford, R.
1962 Party and Society. Chicago. Rand McNally.

Blondel, J.
1965 Voters, Parties and Leaders. Harmondsworth: Penguin.

Brunn, S.
1972 Geography and Politics in America: Social Equity and Political Democracy. New York: Harper and Row.

Burghardt, A.
1964 "The Bases of Support for Political Parties in Burgenland". Annals of the Association of American Geographers 54: 372-390.

Busteed, M.
1975 Geography and Voting Behaviour. Oxford: Oxford University Press.

Butler, D.
1955 "The Redistribution of Seats". Public Administration 55: 125-147

Butler, D. and Stokes, B.
1974 Political Changes in Britain: Forces Shaping Electoral Choice. London: MacMillan.

Cohen, S. and Rosenthal, L.
1971 "A Geographical Model for Political Systems Analysis". Geographical Review 61: 6-31.

Cole, J. and King, C.
1968 Quantitative Geography. London: Macmillan.

Cox, K.
1969 "The Voting Decision in a Spatial Context." Progress in Geography 1: 81-117.

Dean, V.
1949 "Geographic Aspects of the Newfoundland Referendum". Annals of the Association of American Geographers 39: 70-84.

Dikshit, R.
1971 "The Failure of Federalism in Central Africa." Professional Geography 23:221-232

Fitton, M.
1970 "Neighbourhood and Voting: A Sociometric Influence". British Journal of Political Science 3: 445-472.

Hartshorne, R.
1935 "Recent Developments in Political Geography". American Political Science Review 29: 209-250.

1950 "The Functional Approach in Political Geography". Annals of the Association of American Geographers 49: 96-110.

1954 "Political Geography". PP. 165-183, In James P. and Jones C., American Geography Inventory and Prospects. New York: Syracuse University Press.

Jerkhi, J.
1984 Electoral Process in Kuwait: A Geographical Study, Unpublished Ph.D. thesis, Exeter University.

Johnston, R.

1974 "Local Effects in Voting at Local Election." Annals of the Association of American Geographers 64: 428-429

1976 "Contagion in Neighbourhoods: A Note on Problems of Modeling and Analysis". Environment and Planning 8: 581-586.

Kish, G.
1953 "Some Aspects of the Regional Political Geography in Italy." Annals of the Association of American Geographers 43: 178-191.

Krehbiel, E.
1916 "Geographic Influences in British Elections". The Geographical Review 2:419-432.

Lijphart, A.
1971 "Class Voting and Religious Voting in European Democracies". Acta Politica 6:158-170.

Muir, T. and Paddison, R.
1981 Politics, Geography and Behaviour, London: Methuen & Co. Ltd.

Prescott, J.
1959 "The Function and Methods of Electoral Geography". Annals of the Association of American Geographers 49: 227-311.

1970 "Electoral Studies in Political Geography". PP. 376-383 in Kasperson, R and Minghi, J., The Structure of Political Geography. London: London University Press.

1972 Political Geography, London: Methuen and Co. Ltd.

Rokkan, S. and Campbell, A
1960 "Citizen Participation in Political Life, Norway and United States of America". International Social Science Journal 12: 69-99.

Sauer, C.
1918 "Geography and Gerrymandering". American Political Science Review 12: 403-426.

Sheingold, C.
1973 "Social Networks and Voting, the Resurrection of a Research Agenda" American Sociological Review 38: 712-720.

Taylor, P. and Johnston, R.
1971 Geography of Elections. Harmondsworth: Penguin Books.

Wilson, A.
1975 Electoral Politics in an Emergent State; The Ceylon General Election of May 1970. Cambridge: Cambridge University Press.

Wright, J.
1932 "Voting Habits in the United States". The Geographical Review 22: 666-672.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد للمؤسسات: (١٥,٠٠٠) خمسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها
ثمن المجلد للافراد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها
ثمن المجلد للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

The Development and Methodology of Electoral Geography: A Study in Political Geography

Jasem Karam

This paper aims to verify the close relationship between electoral geography and political geography, as the expansion of interest in the geography of elections over the last few decades has led to its involvement with various other disciplines, such as sociology and political science. The paper reviews the methodology and development of electoral geography, and examines its importance, which lies in the ability to study and analyze the electoral process in democracies. The author argues that electoral geography has added much to the field of political geography and indeed is an integral part of it; electoral patterns and voting behaviour have added a new dimension to the field, and electoral data can provide a variety of analyses relevent to political geography. However, electoral geography should be capable of revealing more than aggregate voting decisions, and geographers should seek approaches and models which will demonstrate the connection between the environment and voting behavior.